DOI: http://dx.doi.org/10.24200/jeps.vol14iss1pp146-164

صدق نموذج روزبالت بالاستثمار في العلاقة الزواجية لتفسير البقاء في العلاقة العنيفة لدى عينة من النساء المعنفات الأردنيات

جلال كايد ضمرة*
الجامعة الهاشمية، الأردن

استُلم بتاريخ: ٢٠١٩/٤/٢٥ قُبل بتاريخ: ٢٠١٩/٧/٩

ملخص: هدفت الدراسة إلى استقصاء صدق نموذج روزبالت لتفسير استمرار المرأة المعنفة في العلاقة العنيفة لدى عينة من النساء المعنفات الأردنيات. اشتملت الدراسة على عينة متيسرة تكونت من ٣٥ سيدة معنفة يعشن ضمن العلاقة العنيفة ممن يراجعن عيادات صحة المرأة في مستشفى الأمير فيصل الكائن في لواء الرصيفة. وتم استخدام مقياس العنف الأسري المعد من قبل منظمة الصحة العالمية وقائمة الاستثمار في العلاقة الزواجية المطورة من قبل روزبالت المكونة من أربعة أبعاد. دلت النتائج إلى وجود مستويات منخفضة من الرضا الزواجي والبدائل المتاحة لدى النساء المعنفات من جهة ومستويات متوسطة من الاستثمار في العلاقة الزواجية والالتزام بالعلاقة الزواجية من جهة أخرى. ولم توجد فروق ذات دلالة احصائية في أبعاد قائمة الاستثمار في العلاقة الزواجية في ضوء حدة العنف، ولم توجد علاقة ذات دلالة ما بين أبعاد مستويات الإشباع الزواجي والاستثمار في العلاقة الزواجية ونوعية البدائل المتاحة من جهة ودرجة التزام المرأة المعنفة في العلاقة الزواجية من جهة أخرى. مما يشير إلى صدق نموذج الاستثمار بالعلاقة الزواجية بالبيئة الأردنية.

كلمات مفتاحية: نموذج الاستثمار في العلاقة الزواجية، عنف موجه للمرأة.

Rusbult's Investment Model Validity for Explaining Remaining in Abusive Relationship for Sample of Jordanian Abused Women

Jalal K. Damra*
Hashemite University, Jordan

Abstract: This study aimed to explore Caryl Rusbult's model validity for explaining women remaining in an abusive relationship for available sample of 35 Jordanian abused women and living in the abusive relationship who are contacting the women and child health center in Prince Faisal Hospital. The World Health Organization (WHO) Domestic Violence (DV) scale and Rusbult's Investment Model Scale (IMS) were used. The results revealed low levels of Marriage Satisfaction (MS) and Quality of Alternatives (QA). Moderate levels of Relationship Investment size (RI) and Marriage Commitment (MC) were found. The result also indicated that there were not significant statistical differences between the IMS scale dimensions (MS, RI and QA) and women's commitment in relationship variable. The results indicated the validity of the investment model to be applied to Jordanian culture.

Keywords : Investment model of commitment, violence against women.

*djalal2001@hotmail.com

يعد العنف الموجه للمرأة من أهم المشكلات الصحية والاجتماعية والقانونية التي تواجه النساء في جميع المجتمعات، حيث أشارت منظمة الصحة العالمية (World Health Organization, WHO, 2002) إلى معاناة واحدة من بين ثلاث نساء من العنف الأسري في مرحلة واحدة على الأقل من مراحلها النمائية والعمرية حول العالم، إلى جانب اعتبار العنف الموجه للمرأة من الأسباب الرئيسية للوفيات للنساء ما بين (١٨ – ٤٥) سنة (Dare, & Muscanell, 2013).

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف واحد متفق عليه بين العاملين في الميدان لمفهوم العنف الموجه للمرأة داخل الأسرة، إلا أن كافة المحاولات السابقة (Damra, et al., 2015) تتفق على أنه شكل من أشكال إساءة معاملة المرأة من قبل أحد أفراد الأسرة. ونتيجة لغياب إتفاق واضح لمفهوم العنف للمرأة، فقد تعددت المصطلحات والمفاهيم للإشارة إلى نفس المفهوم؛ كالعنف الأسري (Domestic Violence) والعنف الموجه للمرأة (Violence Against Women- VAW) والعنف الموجه من قبل الشريك (Intimate Partner Violence- IPV).

هناك من يحاول توضيح مفهوم العنف ضد المرأة باعتباره أي سلوك مقصود، ينتج عنه إلحاق الأذى الجسدي أو النفسي أو الجنسي بالمرأة داخل المنزل، وقد يشتمل على الضرب والتهديد والحرمان من الحقوق والامتيازات والإرغام على الممارسات الجنسية الشاذة والإرغام على الزواج والزواج المبكر والشتم (Darwazia, 2008). ويعرف الإعلان العالمي لمناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة بأنه "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة سواء من الناحية الجسمية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة" (الإعلان العالمي لمناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة، ١٩٩٣ ص.٢).

أما فيما يتعلق بإنتشار العنف الأسري في الأردن بشكل عام والعنف ضد المرأة بشكل خاص، أشارت الدراسات القليلة والمحدودة التي أجريت (بنات، ٢٠٠٤؛ مصطفى، ٢٠٠٦؛ المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ٢٠٠٥) إلى انتشار العنف داخل الأسرة في الأردن بشكل واضح، وأن ضحاياه الأساسيين هم من الإناث بشكل خاص؛ كالزوجة والإبنة والأخت والأم ثم الأطفال من الجنسين والمسنين، وأن الذكور بشكل عام (الزوج أو الأبن أوالأخ) هم المتسببون بالإساءة. وضمن هذا المجال أجرى المجلس الوطني لشؤون الأسرة دراسة أشارت نتائجها إلى أن ٣٨.٩% من أفراد عينة الدراسة يرون بأن الزوجة هي الضحية الأساسية للعنف (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ٢٠٠٥). وتتفاوت مشكلة العنف الموجه للمرأة في الأردن مابين (٧.٧%- ٨٧%)، حيث يحتل العنف الجسدي المرتبة الأولى من حيث الانتشار يليه العنف النفسي أو الإساءة الانفعالية، ومن ثم العنف الجنسي (Al- Nsoor, & Kayyali, 2009; Clark, Hill., & Silverman, 2009). وضمن المجال نفسه أظهرت نتائج دراسة النسور وزملائه (Al- Nsoor et al., 2009) إلى أن سيدة واحدة من ثلاث سيدات أردنيات تتعرض للعنف الجسدي من قبل زوجها، وتم تفسير ذلك في ضوء الاهتمام المحلي الكبير في إجراءات الكشف والتعرف والتقييم. وقد بذلت العديد من الجهود خلال السنوات الماضية للتعرف على العوامل المؤثرة في قرار المرأة المعنفة، فيما يتعلق بالبقاء في العلاقة العنيفة أو تركها (Bell, & Naugle, 2005). حيث أظهرت العديد من الدراسات بأن النساء المعنفات اللواتي سبق لهن الاتصال بجهات الحماية خلال فترات العنف الموجه لهن من قبل أزواجهن أو قمن بترك ومغادرة العلاقة العنيفة بشكل مؤقت يواجهن خطر العودة لها بعد فترات قصيرة، مما يعرضهن للعنف المستمر خلال فترات ما بعد

العودة. وفي الوقت الذي وجدت فيه العديد من الدراسات (Lewis and Fremouw, 2001) التي تَدعي قيام المرأة المعنفة بإنهاء علاقتها مع الزوج العنيف خلال فترة مدتها عامين من بدء العنف، تظهر الأدلة العملية والتي تشير إلى تأرجح ما بين ترك العلاقة أو البقاء فيها. وهنا يبرز دورالعوامل ذات طابع الاجتماعي والنفسي والمادي في بقاء المرأة في العلاقة العنيفة، والتي قد يكون من أهمها الشعور بالالتزام بالعلاق (Relationship Commitment) حيث يعتبر الشعور بالالتزام بالعلاقة من العوامل غير المباشرة أو الخفية التي تقف وراء قرار المرأة في الحفاظ على العلاقة العنيفة، في حين توجد مجموعة من العوامل المباشرة مثل المدة الزمنية الطويلة التي تقضيها المرأة المعنفة في علاقتها، ودرجة استثمارها في تلك العلاقة من النواحي الانفعالية، وما يتبعها من التعلق الانفعالي مع الزوج المسيئ، وانعدام أو ضعف مصادر الدعم المالي، ومشكلات نقص التعليم والبطالة، ووعود التغيير المستمرة من قبل الزوج العنيف، والضغوط الاجتماعية على المرأة المعنفة للبقاء في العلاقة العنيفة (Short et al., 2000).

وفي الوقت الذي تشير فيه الإحصائيات إلى أن ما يقارب من ٤٠% من النساء اللواتي يقمن في مراكز رعاية النساء المعنفات يعدن إلى العلاقة العنيفة بعد وقت قصير من مغادرتها، تعتقد كل من كم وجراي (Kim & Gray, 2008) وجود أربعة عوامل أساسية تتحكم بقرار المرأة بالبقاء بالعلاقة أو تركها وهي الاعتمادية الاقتصادية والمادية على الزوج، خبراتها السابقة في مشاهدة مظاهر العنف في أسرتها الأصلية، صحتها النفسية ومدى فعالية الاستجابة القانونية واستجابة الحماية، التي توفرها جهات الحماية المختلفة في المجتمع. في حين تشير أبحاث اكستين (Eckstein, 2011) إلى أن ما يتحكم بقرار المرأة المعنفة في البقاء في العلاقة العنيفة وتجنب مغادرتها هو تركيزها الانتقائي على المتغيرات البينشخصية (Interpersonal aspects) ذات الطابع الإيجابي (حب الزوج على سبيل المثال)، مقارنة مع أهمالها للمتغيرات ذات الطابع السلبي مثل (التعرض للعنف من قبل الزوج). وغالبا ما يقود ذلك إلى قيام المرأة المعنفة بإصدار مبررات أو أسباب لسلوك الزوج العنيف، بالإضافة إلى قيام بعض النساء المعنفات بإجراء مقارنات شخصية ما بين أوضاعهن في العلاقة العنيفة وغيرهن من النساء، ممن يتعرضن لمستويات أكثر حدة من العنف، وما يلحق ذلك بإعادة تقدير علاقتهن العنيفة مع أزواجهن بشكل إيجابي.

يبقى النموذج المعد من قبل كاريل روزبالت (Rusbult, 1980) والذي أطلق عليه اسم نموذج الاستثمار في الالتزام (Investment Model of Commitment) من أكثر النماذج استخداماً في تفسير أسباب بقاء أو ترك المرأة المعنفة للعلاقة العنيفة. ويحتل النموذج مكانة هامة في مجالات فهم طبيعة العلاقة والاعتمادية النفسية التي يشكلها التعرض للعنف. ويعد النموذج من أهم المحاولات الهادفة إلى تفسير أسباب الاستمرار في العلاقات غير المشبعة للحاجات النفسية من وجهة نظر ثالوث نموذج الاستثمار في العلاقة المكون من: الإشباع والاستثمار ونوعية البدائل المتاحة (Benjamin, Tsui-Feng, & Meifen, 2012). وحسب العديد من الباحثين يعتبر البحث في النموذج ذو قيمة كبيرة لعدة أسباب من أهمها:

١. التركيز الكبير على بناء وميزات العلاقات العنيفة بدلا من التركيز على متغيرات تاريخ تعرض الفرد للعنف. حيث يحاول النموذج الوصول إلى تفسيرات حول أسباب حفاظ الأفراد على علاقات غير المشبعة والاعتماد عليها كالعلاقات العنيفة (Interdependent on Abusive Relationship). وضمن هذا المجال تتداخل مفاهيم نظرية الاعتمادية

الشخصية (Interdependency theory) ومساهمات النظريات النسوية (Feminist theories) حول تفسير أسباب بقاء المرأة المعنفة في العلاقة العنيفة، ففي الوقت الذي تفترض فيه نظرية الاعتمادية الشخصية لوم المرأة المعنفة للبقاء في العلاقة العنيفة من خلال الشروع بتوجيه سؤال لماذا تبقى في العلاقة العنيفة، تميل النظريات النسوية في البحث عن الأسباب والعوامل الاجتماعية التي تمنعها من مغادرتها.

٢. قيام النموذج بتوضيح أسباب بقاء الفرد في العلاقات العنيفة والتي قد تتجاوز مستويات الرضا والسعادة والإشباع الانفعالي إلى مقدار ما استثمره في تلك العلاقة من وقت أو جهد أو من خلال حساب كلفة الخروج منها والتي تجعل من الأفضل له البقاء فيها. وبالتالي يبحث النموذج بمفهوم الاعتمادية الإجبارية (Non-voluntary Independence) التي يظهرها ضحايا العنف في العلاقات العنيفة.

ويعتمد نموذج الاستثمار في العلاقة الزواجية العنيفة من وجهة نظر روزبالت على نظرية الاعتمادية الشخصية والمطورة من قبل كيلي وثيابوت (Kelly &Thiabaut) والتي تحاول تفسير أسباب الاعتمادية التي يظهرها الأفراد في علاقاتهم الاجتماعية والشخصية. وضمن هذا المجال تحاول النظرية التفريق ما بين مفهوم الإشباع (Satisfaction)؛ وهو الدرجة التي يقيَم فيها الأفراد علاقاتهم بشكل إيجابي ومفهوم الالتزام (commitment)؛ الذي يشتمل على الدرجة التي يحاول خلالها الأفراد اصلاح علاقاتهم التي يشعرون نحوها بالارتباط والتعلق النفسي، مما يقودهم إلى تبني قرار البقاء في تلك العلاقة (Rusbult & Martz, 1995).

وحسب النموذج يمكن البحث في جانبين هامين لتوضيح أسباب بقاء المرأة في العلاقات الاجتماعية والشخصية غير المشبعة أو المُرضية كالعلاقات الزواجية العنيفة (Rhatigan & Axsom, 2006):

١. نوعية البدائل المتاحة (Quality of available Alternatives) للمرأة المعنفة بعد تركها للعلاقة العنيفة: والتي تشير إلى التقييم الشخصي الموضوعي للمرأة المعنفة للمكتسبات وللخسائر التي يمكن أن تتكبدها في حالة خروجها من العلاقة مثل (ترك العلاقة سيتيح لها الحرية أو قضاء وقت ممتع مع الأصدقاء أو قضاء الوقت وحيدة أو تمكنها من الترقي واستكمال دراستها). حيث أن مشاعر الالتزام بالبقاء في العلاقة العنيفة ستكون منخفضة في حالات وجود بدائل متاحة ذات جاذبية شخصية للعلاقة العنيفة مثل وجود ترتيبات مناسبة للاقامة أو وجود علاقات شخصية تعويضية مع شركاء آخرين أو أصدقاء أو أقارب أو زملاء عمل. وعلى العكس، إذا ما شعرت المرأة المعنفة بأن البدائل المتاحة لها غير جاذبة عند اتخاذها قرار إنهاء علاقتها مع الزوج المسيئ، فإنها ستميل لاختبار مشاعر الالتزام نحو البقاء في العلاقة. ويمكن أن يتم اعتبار متغيرات مستويات التعليم والدخل المادي المتواضعة للمرأة كمتغيرات تقف أمام ميلها لتطوير استقلاليتها الشخصية بعيداً عن الزوج المسيئ. وبالتالي يتم النظر لمفهوم البقاء في العلاقة العنيفة، باعتباره بقاءاً غير طوعي بسبب ضعف نوعية الخيارات المتاحة للمرأة المعنفة في حالة اتخاذها لقرار ترك العلاقة العنيفة، وهذا يلحقه تطوير مستويات مرتفعة من الشعور بالالتزام نحو العلاقة، على

الرغم من عدم إشباعها لحاجاتها النفسية والانفعالية (Rhatigan & Axsom, 2006; Tariq, 2013).

٢. حجم الاستثمار في العلاقة (Investment Size): ويشير إلى حجم المصادر المرتبطة بالعلاقة العنيفة، حيث أن حجم الاستثمار وعمقه في العلاقات، قد يعد عاملاً اساسيا من عوامل الحفاظ عليها، بما يحمله ذلك الاستثمار من ارتباطات شخصية أو اجتماعية. فعوامل الوقت، فهم الشريك، كشف الذات للشريك ومستويات الانفعالات الشائعة ضمن العلاقة من الأمثلة على أنماط الاستثمار المباشرة في العلاقات. في حين يعتبر إنجاب الأطفال، الأصدقاء والممتلكات المشتركة عوامل داخلية وغير مباشرة تؤثر في مستويات الاستثمار في العلاقة. وحسب كولينز (Collins, 2011) تلعب أنواع الاستثمار في العلاقة المباشرة منها وغير المباشرة دوراً في زيادة مستويات الالتزام من خلال زيادة كلفة الترك وإنهاء العلاقة. فإذا ما أدركت المرأة بأن إنهاء علاقتها مع زوجها سينطوي على خسارة العديد من المصادر، العلاقات والترتيبات الحياتية فإن مستويات الالتزام ستكون مرتفعة. ومن هنا يمكن القول بأن مستويات الالتزام في العلاقات العنيفة لدى النساء المعنفات ستكون مرتفعة في حالات قضاء المرأة لوقت طويل في العلاقة مع زوجها العنيف أو لدى النساء المتزوجات بشكل رسمي وقانوني مقارنة مع النساء اللواتي لا يرتبطن بعلاقات قانونية مع الشركاء أو النساء اللواتي أنجبن عدد من الأطفال في ظل العلاقة العنيفة مع الزوج.

وقد وجدت العديد من الدلائل العلمية الداعمة لنموذج الاستثمار في العلاقة، حسب ما قدمته روزبالت وزملاؤها (Dare et al., 2013)، حيث أشار أناندر (Enander, 2010) إلى الأهمية التطبيقية أو الإكلينيكية للنموذج من خلال إمكانية استخدامه لتعليم وتثقيف النساء المعنفات ورفع مستويات الوعي لديهن، لفهم الأسباب التي تبقيهن في العلاقات العنيفة مع الأزواج لوقت طويل. وحسب أناندر (Enander, 2010) تلعب عوامل الالتزام والاتساق (Consistency) دوراً في مساعدة المرأة المعنفة على اكتشاف الأسباب التي تقف وراء استمرارها في الحفاظ على علاقتها العنيفة في ظل انعدام أو نقص مساهمتها في إشباع حاجاتها النفسية أو الانفعالية.

وهناك من يدعم نموذج الاستثمار في العلاقة العنيفة (Freedman & Fraser, 1966) من خلال ما يطلق عليه اسم أثر القدم في الباب أو الاستدراج (The Foot in the Door Effect) للإشارة إلى عجز المرأة المعنفة للخروج من المنزل بقصد إنهاء العلاقة العنيفة، حيث تزداد مستويات التزامها بالبقاء في العلاقة العنيفة مع استمرارية وارتفاع حدة العنف والاساءة. ويمكن الإشارة إلى أثر القدم في الباب أو الاستدراج من خلال محاولات الفرد للتوافق وتلبية عدد من المقترحات أو الأوامر والمتطلبات البسيطة والتي لا تشكل في البداية أي تهديد له، إلا أنها ومع مرور الزمن قد تزداد حدتها لتصبح أكثر تهديداً أو تأثيراً سلبياً. وبنفس الوقت، تقود مستويات الالتزام التي يختبرها الفرد نحو علاقة شخصية ما إلى نفس الأثر؛ فبعد مرور وقت على العلاقة يمكن قبول أسلوب إساءة المعاملة من قبل الطرف الثاني من العلاقة في الوقت الذي كان فيه نفس الأسلوب المسيئ مرفوضا في بدايتها. وبالتالي يميل الفرد ليكون متسقاً ما بين الطلبات والأوامر المتلاحقة.

إن الاهتمام بأسباب بقاء المرأة المعنفة ضمن العلاقة العنيفة كانت مجالاً للبحث للعديد من الباحثين، حيث حاول طارق (Tariq, 2013) التعرف على الأسباب التي تقف وراء بقاء المرأة المعنفة في العلاقة العنيفة ضمن علاقة الزواج لدى ٢١٦ سيدة من السيدات الباكستانيات المعنفات وغير المعنفات. وتم تطبيق مقياس الإيذاء والتهديد والصراخ والإهانة للتعرف على حجم ومستويات العنف الموجه للنساء. أظهرت النتائج مجموعة من الخصائص الشخصية والاجتماعية للنساء المعنفات ممن اخترن البقاء في العلاقة العنيفة والتي من أهمها ضعف البدائل المتاحة وانخفاض مستويات الدعم المتوافرة ومشكلات العزلة الاجتماعية.

وحاولت كولينز (Collins, 2011) اختبار مدى صدق وثبات نموذج الاستثمار في العلاقة من خلال استهدافها ١٨٥ سيدة معنفة وغير معنفة في الولايات المتحدة، وتم تطبيق أداة الاستثمار في العلاقة ومقياس الصراعات الأسرية. وقد دلت النتائج إلى عدم وجود أثر لمستويات العنف والاساءة على مستويات التزام المرأة المعنفة في العلاقة العنيفة. في حين أشارت النتائج إلى ارتفاع مستويات الالتزام في العلاقة لدى النساء في الوقت الذي كانت فيه مستويات الاستثمار في العلاقة منخفضة.

وأجرى راتيجان وواكسوم (Rhatigan & Axsom, 2006) دراسة حاولت التعرف على مدى صدق ودقة نموذج الاستثمار في العلاقة الزواجية العنيفة في التنبؤ بالالتزام بتلك العلاقة. أشتملت الدراسة على ٦٩ أمرأة معنفة جسدياً مقيمة في أحد الملاجئ المصممة لحماية النساء من العنف في الولايات المتحدة. وتم تطبيق مقياس الاستثمار في العلاقة المطور من قبل روزبالت، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى دور أبعاد نموذج الاستثمار في العلاقة (نوعية البدائل المتاحة للمرأة، الإشباع، حجم الاستثمار في العلاقة) في التنبؤ بدرجة الالتزام في العلاقة التي تظهرها المرأة المعنفة. أما من حيث أثر العنف في الأبعاد الأربعة للنموذج، فقد دلت النتائج إلى توسط عامل الإشباع في العلاقة ما بين الإساءة النفسية ودرجة الالتزام بها.

واستقصى كل من أمبيت وبيالز وبيبلوا (Impett, Beals, & Peplau, 2001) دور نموذج الاستثمار في العلاقة الزواجية في التنبؤ في البقاء في العلاقات العنيفة. حيث أشتملت عينة الدراسة على ٣٦٢٧ زوجاً. وقد دلت النتائج على دور متغيرات الإشباع ومستويات الاستثمار في العلاقة ونوعية البدائل المتاحة للزوجة في حال تركها للعلاقة العنيفة في التأثير على مستويات الالتزام بالعلاقة الزواجية. إضافة إلى أن مستويات الالتزام قد شكلت عوامل تنبؤية لاستمرار العلاقة أو انهاؤها خلال فترة ١٨ شهر من الزواج على الأقل.

من خلال مراجعة الدراسات السابقة (Tariq, 2013; Collins, 2011; Rhatigan & Axsom, 2006 Impett et al., 2001) وغيرها، نجد اهتمامها بالتعرف على صدق نموذج الاستثمار في العلاقة الزواجية في البيئات الثقافية الغربية، والتي أظهرت نتائجها قدرته في تفسير أسباب بقاء المرأة المعنفة في العلاقة العنيفة، من خلال التعرف على عوامل اضافية إلى جانب عوامل الإشباع ونوعية البدائل المتاحة وحجم الاستثمار في العلاقة. وعند مراجعة نتائج الدراسات السابقة، نجد اقتصارها على المجتمعات الغربية والأمريكية (Rhatigan & Axsom, 2006; Collins, 2011)، باستثناء دراسة واحدة (Tariq, 2013) أجريت في المجتمع الباكستاني. في الوقت تخلو فيه المكتبات العربية من أي أبحاث متصلة بنفس الموضوع، ومن هنا نجد وجه الاختلاف مابين الدراسة الحالية وغيرها من الدراسات السابقة في اشتمالها على عينة من النساء المعنفات الأردنيات ضمن الثقافة العربية.

مشكلة الدراسة

يعد العنف الموجه للمرأة من أهم المشكلات التي تواجه الأسرة وتؤثر سلبا على مكوناتها، حيث تعد عملية فهم الأسباب التي تقف وراء استمرار المرأة المعنفة في العلاقة الزواجية العنيفة من أهم ركائز وأسس تقديم الإرشاد والدعم النفسي لتلك المرأة. وتتحدد مشكلة الدراسة الحالية في كونها تحاول استقصاء أسباب بقاء المرأة المعنفة في العلاقة الزواجية العنيفة تبعاً لإفتراضات نموذج روزبالت بالاستثمار في العلاقة (Rusbult, 1980). وبالتحديد تحاول الدراسة الحالية الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ماهي مستويات الإشباع الزواجي لدى عينة من النساء المعنفات؟
٢. ماهي مستويات الخيارات البديلة المتاحة لدى عينة من النساء المعنفات؟
٣. ماهي مستويات حجم الاستثمار في العلاقة الزواجية لدى عينة من النساء المعنفات؟
٤. ماهي مستويات الالتزام في العلاقة الزواجية لدى عينة من النساء المعنفات؟
٥. هل هناك فروق في مستويات الإشباع الزواجي، الخيارات البديلة المتاحة ومستويات الاستثمار في العلاقة الزواجية للمرأة المعنفة في ضوء متغير حدة العنف ؟
٦. هل تتنبأ أبعاد نموذج الالتزام بالعلاقة الزواجية (حجم الاستثمار، مستويات الإشباع الزواجي ودرجة الخيارات البديلة المتاحة) بدرجة التزام المرأة المعنفة في العلاقة الزوجية العنيفة؟

أهمية الدراسة

ينتشر العنف ضد المرأة بشكل كبير داخل العديد من الأسر، مما يعرض المرأة وباقي أفراد أسرتها كالأطفال إلى العديد من الآثار النفسية والاجتماعية السلبية. وتنبثق أهمية الدراسة الحالية من دورها في دعم الجهود المبذولة لمساعدة النساء المعنفات وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والحماية القانونية لهن من خلال فهم آليات وديناميكيات إتخاذ المرأة لقرارها بالاستمرار في العلاقة أو تركها من قبل المرشد النفسي أو الأخصائي الاجتماعي، مما يساهم في تقديم المساعدة الفعالة والدعم لها. ويمكن أن تلعب الفروق والاختلافات الثقافية دوراً في تحديد وتوجيه الآليات التي تقف وراء اتخاذ المرأة لقرار التغيير لوقف العنف، ولذلك كان من المهم دراسة مدى صدق أحد النماذج المفسرة لبقاء المرأة المعنفة في العلاقة العنيفة ضمن بيئات ثقافية تختلف عن تلك البيئات الثقافية التي صمم النموذج ضمنها. ومن هنا تنبثق أهمية الدراسة الحالية في ظل غياب رصد أية محاولة سابقة لقدرة النموذج على تفسير أسباب بقاء المرأة المعنفة في العلاقة العنيفة في المجتمع الأردني أو في أي مجتمع عربي آخر. إن التعرف على مدى صدق نموذج روزبالت ضمن متغيرات ثقافية مختلفة قد يفتح الباب أمام إمكانية إحداث تغييرات في النموذج ليكون أكثر ملائمة للمجتمعات الشرقية بشكل عام والمجتمع العربي بشكل خاص، مما ينعكس إيجاباً على عملية تقديم خدمات الإرشاد النفسي والأسري لضحايا العنف الأسري من النساء.

ويمكن أن تزداد أهمية الدراسة الحالية في اعتمادها على أدوات تتصف بالصدق، الثبات والموضوعية كأداة الالتزام في العلاقة الزواجية والتي تم تعريبها لأغراض الدراسة الحالية وأداة قياس العنف الأسري المعدة من قبل منظمة الصحة العالمية. حيث يمكن لمراكز حماية ورعاية النساء المعنفات في الأردن استخدامها للتعرف على الأسباب والآليات التي تقف وراء قرار بقاء المرأة

المعنفة في العلاقة العنيفة أو الخروج منها، وتقديم الدعم والإرشاد لها في ضوء ذلك.

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة

اتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي المسحي التحليلي خلال إجراءاتها، وذلك لملاءمته لظروفها ولأهدافها ولإجراءاتها.

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من ٣٥ إمرأة معنفة (العينة المتسيرة)، ممن يراجعن عيادات صحة الأم والطفل الكائنة في مستشفى الأمير فيصل في منطقة لواء الرصيفة في محافظة الزرقاء، حيث تراوحت أعمارهن مابين ٢٢-٤٥ سنة. وتم تحديد النساء باعتبارهن معنفات اعتماداً على درجاتهن على مقياس العنف الأسري، والذي تم تطبيقه على ٤٥٠ سيدة خلال الفترة مابين (٢١\٩\٢٠١٣ – ٢٤\٤\٢٠١٤). وتم اعتماد مجموعة من المعايير في تحديد مدى ملاءمة المرأة للمشاركة في الدراسة (موافقة المرأة على تعبئة أدوات الدراسة المعتمدة، تعبئة نموذج الموافقة المعرفة، موافقة المرأة على إجراء المقابلة المقننة، التعرض الحالي للعنف من قبل الزوج، العمر ١٨ سنة فما فوق وبقاء المرأة المعنفة في العلاقة العنيفة لمدة ٣ سنوات على الأقل قبل إجراء الدراسة). وبناء على نتائج مقياس العنف الأسري؛ تم تحديد ٨٩ امرأة معنفة انطبقت عليهن الشروط السابقة، في حين بلغ عدد النساء اللواتي حضرن للمقابلة المقننة وأكملن إجراءات الدراسة ٣٥ سيدة فقط.

أدوات الدراسة

مقياس العنف الأسري: المطور من قبل منظمة الصحة العالمية (Garcia-Moreno et al., 2005) ويشتمل المقياس على ٢٦ فقرة موجهة لتقييم مستويات العنف الموجه داخل الأسرة. وتم توزيع فقرات المقياس لتغطي ثلاثة أبعاد (العنف الجسدي والإجبار، العنف الجنسي والعنف النفسي). ويمكن الإجابة على المقياس من خلال مدرج رباعي يتراوح ما بين مرات كثيرة (٤ درجات) إلى أبداً (درجة واحدة) وتتراوح الدرجات الكلية على المقياس مابين ٢٦-١٠٤. حيث تم تعريب المقياس من قبل كلارك وزملائه (Clark et al., 2009) واستخراج دلالات الصدق ومعاملات الثبات للمقياس لتكون مناسبة للتطبيق في المجتمع الأردني. ولأغراض الدراسة الحالية تم التأكد من صدق المقياس بعرضه على عشرة محكمين ممن يحملون درجة الدكتوراه في علم النفس والصحة النفسية والإرشاد النفسي والأسري من العاملين في الجامعة الهاشمية والجامعة الأردنية وجامعة مؤتة وجامعة عمان العربية والجامعة الاسلامية. حيث تم إجراء التعديلات اللغوية على المقياس حسب توصيات المحكمين، ولم يتم حذف أي فقرة من فقرات المقياس. أما فيما يتعلق بالثبات؛ فقد تم التأكد منه من خلال طريقة الإختبار وإعادة الإختبار بفاصل زمني بلغ أسبوعين ما بين التطبيق الاول والثاني على عينة عشوائية من ٢٠ سيدة من النساء غير المعنفات، وتم إحتساب معاملات الارتباط (بيرسون) ما بين التطبيق الأول والثاني حيث بلغت ٠.٨٥ للبعد الكلي، ٨.١ لبعد العنف الجسدي، ٠.٧٨ لبعد الإجبار، ٠.٧٥ لبعد العنف الجنسي و٠.٨٥ لبعد العنف النفسي.

مقياس نموذج الاستثمار في العلاقة الزواجية: المطور من قبل روزبالت ومارتز واجنيو (Rusbult, Martz., & Agnew, 1998) ، حيث يشتمل بصورته الأصلية على ٢٢ فقرة يتم الإجابة عليها ضمن تدرج ثلاثي يتراوح ما بين موافق بشدة، أوافق لحد ما وغير موافق. ويتكون المقياس من أربعة أبعاد: الإشباع الزواجي، نوعية البدائل المتاحة، الاستثمار في العلاقة (٥ فقرات لكل بعد) والالتزام في العلاقة (٧ فقرات). ولأغراض الدراسة الحالية تم ترجمة جميع فقرات الأداة من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية

من قبل خبير بالترجمة، وللتأكد من دقة الترجمة تمت إعادة ترجمة الفقرات باللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية من قبل خبير آخر في الترجمة. وتم التحقق من صدق المقياس باستخراج صدق المحتوى من خلال عرضه على ١٠ محكمين ممن يحملون درجة الدكتوراه في الإرشاد النفسي والصحة النفسية وعلم النفس في الجامعة الهاشمية والجامعة الأردنية وجامعة مؤتة وجامعة عمان العربية والجامعة الاسلامية، وتم الاعتماد على إتفاق الخبراء على صلاحية الفقرة لأغراض الدراسة ودرجة انتمائها للبعد، وبعد إجراءات التحكيم تم إجراء تعديلات في الصياغة اللغوية لسبع فقرات، ولم يتم حذف أي فقرة. تم استخراج ثبات المقياس بطريقة الإعادة؛ بتطبيقه على عينة مكونة من ١٠ من النساء المعنفات جسدياً (تم استبعادهن من عينة الدراسة) مرتين بفاصل زمني بلغ أسبوعين بين كل تطبيق واستخراج معامل الارتباط (بيرسون) للبعد الكلي للمقياس وللأبعاد الفرعية. حيث بلغ معامل الاستقرار للبعد الكلي ٠.٨٦، لبعد الالتزام بالعلاقة ٠.٨١، لبعد نوعية البدائل المتاحة ٠.٨٣، لبعد الإشباع الزواجي ٠.٨٤ و٠.٨٧ لبعد الاستثمار في العلاقة الزواجية. وتم تصحيح المقياس اعتماداً على سلم ثلاثي: موافق (٣ درجات)، موافق لحد ما (درجتين) وغير موافق (درجة واحدة). وتتراوح الدرجات الكلية للأداة مابين ٢٢-٦٦ درجة. تعكس الدرجات المرتفعة وجود مستويات مرتفعة من الالتزام بالعلاقة الزواجية. وقد تم اعتماد تدرج مستند إلى طول الفئة: المستوى المنخفض ١.٠٠ - ١.٦٦، المستوى المتوسط ١.٦٧ - ٢.٣٣ والمستوى المرتفع ٢.٣٤ - ٣ للحكم على درجة تقدير المتوسط الحسابي.

مصطلحات الدراسة

- الالتزام في العلاقة الزواجية: الدرجة التي تظهر بها المرأة رغبتها في الحفاظ على العلاقة الزواجية العنيفة وتقسم إلى مستويات الإشباع الزواجي، مستويات الاستثمار بالعلاقة ونوعية البدائل المتاحة. ولأغراض الدراسة الحالية تعرف إجرائياً بالدرجة التي تحصل عليها المرأة على مقياس الالتزام في العلاقة الزواجية والذي تتراوح درجاته ما بين ٢٢-٦٦.
- العلاقة الزواجية العنيفة: درجة العنف الجسدي والإجبار والنفسي والجنسي المقدر من قبل المرأة المعنفة الموجه من قبل الزوج إلى الزوجة. ولأغراض الدراسة الحالية تعرف العلاقة العنيفة إجرائياً بأنها الدرجة التي تحصل عليها المرأة المعنفة على مقياس العنف الأسري الذي تتراوح درجاته ما بين ٢٦-١٠٤ درجة.
- نموذج روزبالت: نموذج مطور من قبل روزبالت (Rusbult, 1980; Rusbult, & Martz, 1995) لتفسير أسباب بقاء المرأة في العلاقة العنيفة في ضوء متغيرات مستويات الإشباع ونوعية البدائل المتاحة وحجم الاستثمار في العلاقة الزواجية.

محددات الدراسة

اشتملت الدراسة الحالية على عينة متيسرة من النساء المعنفات ممن راجعن مركز رعاية المرأة في مستشفى الأمير فيصل في لواء الرصيفة في محافظة الزرقاء، حيث تم تطبيق مقياس العنف الأسري خلال الفترة الواقعة ما بين ٢٠١٣/٩/٢١ - ٢٠١٤/٤/٢٤ وإجراء المقابلات المقننة وتطبيق مقياس الاستثمار بالعلاقة خلال الفترة ١٠ - ٢٠١٤/٥/٢٤. وتم استخدام مجموعة من الأدوات البحثية المتمثلة بمقياس العنف الأسري ومقياس الالتزام بالعلاقة الزواجية العنيفة. وبذلك

تكون نتائج الدرسة قابلة للتعميم في ضوء عينة الدراسة وطرق اختيارها، والعينات المشابهة لها من حيث البيئة الجغرافية والخصائص الديموغرافية والفترة الزمنية التي إجريت خلالها الدراسة وعلى متغيراتها وأدواتها المستخدمة وخصائصها السيكومترية.

متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية: حدة العنف (عنف شديد، عنف متوسط، عنف منخفض). بالاضافة إلى متغيرات نموذج روزبالت في الالتزام بالعلاقة الزواجية والذي يشتمل على متغيرات: الاستثمار في العلاقة الزواجية، مستويات الإشباع الزواجي، نوعية البدائل المتاحة.

التحليل والمعالجة الاحصائية

تم الإعتماد على إستخدام الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري والنسب المئوية) للإجابة عن أسئلة الدراسة الأول إلى الرابع، في حين تم استخدام تحليل التباين الاحادي (ANOVA) للإجابة عن السؤال الخامس وتحليل الانحدار المتعدد ومعامل الإرتباط بيرسون للاجابة عن السؤال السادس.

إجراءات الدراسة

١. مراجعة أدب البحث المتعلق بالعنف الأسري بشكل عام والعنف الموجه للمرأة بشكل خاص، والإستعانة بما ورد فيها من أدوات لجمع بيانات الدراسة واستخراج دلالات الصدق والثبات لها، لتكون قابلة للتطبيق على عينة الدراسة المتيسرة وظروفها.

٢. مراجعة وزارة الصحة للحصول على موافقة لجنة الدراسات واخلاقيات البحث في الوزارة، لإجراء الدراسة على الحالات المراجعة لقسم النسائية في مستشفى الأمير فيصل في لواء الرصيفة، وتبعه تدريب اخصائية نفسية تحمل مؤهل الماجستير في الإرشاد النفسي على تطبيق مقياس العنف الأسري، والمقابلة المقننة، ومقياس نموذج الاستثمار في العلاقة الزواجية.

٣. قيام الاخصائية النفسية المدربة على تطبيق مقياس العنف الأسري على ٤٥٠ سيدة ممن تراجعن عيادات صحة الأم في مستشفى الأمير فيصل الحكومي في لواء الرصيفة وبشكل عشوائي خلال الفترة الواقعة ما بين ٢٠١٣\٩\٢١ - ٢٠١٤\٣\٣٠.

٤. تصحيح مقياس العنف وحصر ٨٩ سيدة ممن حصلن على درجات مرتفعة على مقياس العنف الأسري وإجراء اتصال هاتفي مع السيدات المعنفات ممن تنطبق عليهن شروط المشاركة في الدراسة لترتيب إجراءات المقابلات المقننة مع الاخصائية النفسية.

٥. إجراء المقابلات المقننة مع ٣٥ سيدة ممن حققن شروط الاشتراك في الدراسة من جهة، وممن قبلن تلبية دعوة الاخصائية بإجراء المقابلة المقننة معها من جهة أخرى، خلال الفترة الواقعة ما بين (١٠-٢٤/٥/٢٠١٤)، وتطبيق مقياس نموذج الالتزام في العلاقة الزواجية خلال المقابلة المقننة.

٦. تحليل البيانات واستخراج النتائج وتقديم التوصيات.

نتائج الدراسة

نتائج السؤال الأول والذي نص على "ماهي مستويات الإشباع الزواجي لدى عينة من النساء المعنفات؟.تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء عينة الدراسة على بعد مستويات الإشباع الزواجي وجدول ١ يوضح ذلك.

جدول١

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد مستويات الإشباع الزواجي لدى النساء المعنفات

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الفئة
١	اشعر بالرضا في علاقتي الزواجية.	١.١٧	٠.٣٨	٣	منخفض
٢	علاقتي الزواجية أفضل بكثير من علاقات آخرين.	١.٣٤	٠.٤٨	١	منخفض
٣	أشعر بأن علاقتي الزواجية مثالية.	١.٢٨	٠.٤٥	٢	منخفض
٤	علاقتي الزواجية من أهم مصادر سعادتي.	١.١٤	٠.٣٥	٤	منخفض
٥	تشبع علاقتي حاجاتي النفسية دون الحصول على الدفء.	١.١٧	٠.٣٨	٣	منخفض
	البعد الكلي	١.٢٢	٠.١٥		منخفض

جدول ٢

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد مستويات الخيارات البديلة المتاحة للنساء المعنفات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الفئة
١	توجد بدائل لي في حالة تفكيري بإنهاء علاقتي زوجي.	١.٣٤	٠.٦٣	١	منخفض
٢	أمتلك بدائل مثالية وممتازة عند التفكير بترك العلاقة مع زوجي.	١.٣١	٠.٤٧	٢	منخفض
٣	غير مهم لو إنني لم أقابل زوجي الحالي لأنه كان من الممكن أن أقابل شخص آخر أفضل وأتزوجه.	١.٢٢	٠.٤٢	٣	منخفض
٤	أعتقد بأن الآخرين يملكون جاذبية وتقبلاً اجتماعياً أكثر من زوجي.	١.١٣	٠.٣٤	٥	منخفض
٥	كان من الممكن أن يتم إشباع حاجاتي النفسية الخاصة بالدفئ الانفعالي من خلال علاقة زواجية أفضل من علاقتي الحالية.	١.١٧	٠.٣٨	٤	منخفض
	البعد الكلي	١.٢٥	٠.١٨		منخفض

تشير النتائج الموصوفة في جدول ١ إلى شيوع متوسطات حسابية منخفضة لجميع الفقرات التي تقيس مستويات الإشباع الزواجي لدى النساء المعنفات، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات ما بين ١.١٤-١.٣٤، وللبعد الكلي العام ١.٢٢.

نتائج السؤال الثاني والذي نص على "ماهي مستويات الخيارات البديلة المتاحة لدى عينة من النساء المعنفات ؟". تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء عينة الدراسة على بعد مستويات الخيارات البديلة المتاحة، وجدول ٢ يوضح ذلك.

تشير النتائج الموصوفة في جدول ٢ إلى شيوع متوسطات حسابية منخفضة لجميع الفقرات التي تقيس مستويات نوعية الخيارات البديلة المتوفرة للنساء المعنفات حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات ما بين ١.١٣-١.٣٤، وللبعد الكلي العام ١.٢٥.

نتائج السؤال الثالث والذي نص على "ماهي مستويات حجم الاستثمار في العلاقة الزواجية لدى عينة من النساء المعنفات؟".تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء عينة الدراسة على بعد حجم الاستثمار في العلاقة الزواجية، وجدول ٣ يوضح ذلك.

تظهر النتائج الموصوفة في جدول ٣ شيوع متوسطات حسابية تراوحت ما بين المنخفض والمتوسط للاجابة على فقرات بعد مستويات حجم الاستثمار في العلاقة الزواجية لدى النساء المعنفات، حيث تراوحت المتوسطات ما بين ١.٠٢-٢.١٧. كما بلغ المتوسط العام لجميع الفقرات للبعد ١.٥٣ وبمستوى منخفض.

جدول ٣

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستويات حجم الاستثمار في العلاقة الزواجية لدى النساء المعنفات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الفئة
١	لقد وضعت قيمة كبيرة لعلاقتي الزواجية مع زوجي وفي حالة تركي للعلاقة فإنني سوف أخسر الكثير.	١.٠٤	٠.٣٥	٤	منخفض
٢	مقارنة مع الكثير من الناس فإنني أضع قيمة كبيرة لعلاقتي الزواجية.	١.٠٢	٠.٤٠	٥	منخفض
٣	يشترك زوجي في الكثير من جوانب حياتي الشخصية.	٢.١٧	٠.٦٥	١	متوسط
٤	الكثير من علاقاتي الشخصية والاجتماعية ستتأثر وإذا ما أخذت قرار الانفصال.	١.٩٥	٠.٥٤	٢	متوسط
٥	أشعر بالاندماج الشخصي والانفعالي مع زوجي.	١.٥٠	٠.٦٥	٣	منخفض
	البعد الكلي	١.٥٣	٠.٢٥		منخفض

جدول ٤

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستويات الالتزام في العلاقة الزواجية لدى النساء المعنفات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الفئة
١	أنا ملتزمة لإصلاح وتحسين علاقتي مع زوجي.	١.٦٥	٠.٧٦	٣	متوسط
٢	أرغب في أن تستمر علاقتي مع زوجي لأطول فترة ممكنة.	١.٧٧	٠.٨٧	١	متوسط
٣	أرتبط بعلاقة قوية مع زوجي.	١.٦٥	٠.٧٦	٣	منخفض
٤	يظهر لي بأنني أرغب في إقامة علاقة أخرى مع غير زوجي خلال الفترة القادمة.	١.٧٧	٠.٨٧	١	متوسط
٥	لن أشعر بالأسف إذا ما انتهت علاقتي مع زوجي خلال السنة القادمة.	١.٥١	٠.٦١	٥	منخفض
٦	أريد أن تستمر علاقتي مع زوجي للأبد.	١.٧١	٠.٧٥	٢	متوسط
٧	أعمل كل ما اقدر عليه لضمان استمرارية علاقتي مع زوجي.	١.٥٤	٠.٧٤	٤	منخفض
	البعد الكلي	١.٦٧	٠.٤٥		متوسط

نتائج السؤال الرابع والذي نص على "ما هي مستويات الالتزام في العلاقة الزواجية لدى عينة من النساء المعنفات؟". تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء عينة الدراسة على بعد الالتزام في العلاقة الزواجية، وجدول ٤ يوضح ذلك.

يظهر من جدول ٤ تراوح المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات بعد مستويات الالتزام في العلاقة الزواجية لدى النساء المعنفات ما بين المستوى المنخفض والمستوى المتوسط ١.٥١-١.٧٧. أما فيما يتعلق بالبعد الكلي للالتزام بالعلاقة الزواجية فقد بلغت مستوى متوسط ١.٦٧.

نتائج السؤال الخامس والذي نص على "هل هناك فروق في مستويات الإشباع الزواجي والخيارات البديلة المتاحة ومستويات الاستثمار في العلاقة الزواجية للمرأة المعنفة في ضوء متغير حدة العنف؟". تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء عينة الدراسة على أبعاد الالتزام في العلاقة الزواجية والاستثمار في العلاقة ومستويات الإشباع ونوعية البدائل المتاحة في ضوء متغير حدة العنف، وجدول ٥ يوضح ذلك.

يظهر من البيانات الموصوفة في جدول ٥ وجود فروق إحصائية ظاهرية ما بين مستويات أبعاد مقياس الالتزام بالعلاقة الزواجية في ضوء متغير حدة العنف. وللتعرف على دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الاحادي الإتجاه (One Way ANOVA)، وجدول ٦ يوضح ذلك.

جدول٥

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على أبعاد الالتزام في العلاقة الزواجية والاستثمار في العلاقة ومستويات الإشباع ونوعية البدائل المتاحة في ضوء متغير حدة العنف

المجال	حدة العنف	العدد	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية
	منخفض	٤	١.٢٥	٠.١٧٩
مستويات الالتزام	متوسط	١٦	١.٦٤	٠.٤٠٧
	مرتفع	١٥	١.٧٩	٠.٤٩٧
	منخفض	٤	١.٢٠	٠.٤١٤
نوعية البدائل المتاحة	متوسط	١٦	١.٢٥	٠.٢٣٦
	مرتفع	١٥	١.٢٤	٠.١١٢
	منخفض	٤	١.١٥	٠.١٩١
مستويات الإشباع	متوسط	١٦	١.٢١	٠.١٥٤
	مرتفع	١٥	١.٢٥	٠.١٤٧
	منخفض	٤	١.٦٥	٠.٣٤٦
حجم الاستثمار في العلاقة الزواجية	متوسط	١٦	١.٤٢	٠.٢٣٦
	مرتفع	١٥	١.٤٨	٠.٢٥٩

جدول ٦

نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في أبعاد الالتزام بالعلاقة الزواجية العنيفة تبعاً لمتغير حدة العنف.

البعد		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة
الالتزام بالعلاقة	المجموعات	٠.٩٣٢	٢	٠.٤٦٦	٢.٤٦٦	٠.١٠١
الزواجية	بين المجموعات	٦.٠٥١	٣٢	٠.١٨٩		
	الكلي	٦.٩٨٣	٣٤			
البدائل المتاحة	المجموعات	٠.٠٠٨	٢	٠.٠٠٤	٠.١٢٦	٠.٨٨٢
	بين المجموعات	١.٠١٦	٣٢	٠.٠٣٢		
	الكلي	٦.٩٨٣	٣٤			
الإشباع الزواجي	المجموعات	٠.٣٧	٢	٠.١٨	٠.٧٩٢	٠.٤٦٢
	بين المجموعات	٠.٧٤٥	٣٢	٠.٠٣٢		
	الكلي	٠.٧٨٢	٣٤			
الاستثمار في العلاقة	المجموعات	٠.١١٠	٢	٠.٠٥٥	٠.٨٢١	٠.٤٤٩
	بين المجموعات	٢.١٤٢	٣٢	٠.٠٦٧		
	الكلي	٢.٢٥١	٣٤			

يتضح من البيانات الموصوفة في جدول ٦ عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في أبعاد مقياس الالتزام بالعلاقة الزواجية تبعاً لمتغير حدة العنف. حيث كانت جميع قيم ف على الأبعاد الفرعية لمقياس الالتزام بالعلاقة الزواجية غير دالة احصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠.٠٥).

نتائج السؤال السادس والذي نص على "هل تتنبأ أبعاد نموذج الالتزام بالعلاقة الزواجية (حجم الاستثمار ومستويات الإشباع الزواجي ودرجة الخيارات البديلة المتاحة) بدرجة التزام المرأة المعنفة في العلاقة الزوجية العنيفة؟". تم حساب معامل الارتباط (Correlation coefficient) بين متغيرات حجم الاستثمار في العلاقة الزواجية، ومستويات الإشباع الزواجي، ودرجة الخيارات البديلة المتاحة من جهة، درجة الالتزام لدى المرأة المعنفة بالعلاقة من جهة أخرى، كما تم تطبيق تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) للكشف عن أثر متغيرات حجم الاستثمار في العلاقة الزواجية، ومستويات الإشباع الزواجي، ودرجة الخيارات البديلة المتاحة على درجة الالتزام لدى المرأة المعنفة، وجدول ٧ يوضح ذلك.

جدول ٧

تحليل الانحدار المتعدد للكشف عن أثر متغيرات حجم الاستثمار في العلاقة الزواجية ومستويات الإشباع الزواجي ودرجة الخيارات البديلة المتاحة على درجة الالتزام بالعلاقة العنيفة للمرأة المعنفة

	درجة الالتزام لدى المرأة المعنفة						
الاستثمار في العلاقة	قيمة (β)	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية	قيمة R	قيمة (R^2)	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية
البدائل المتاحة	٠.١٥٩	٠.٣٢٣	٠.٧٤٩				
مستويات الإشباع	-٠.٠٢٩	-٠.٠٥٥	٠.٩٥٧	٠.٢٣١	٠.٠٥٤	٠.٥٨٥	٠.٦٢٩
حجم الاستثمار في العلاقة الزواجية	-٠.٣٥٦	-١.٠٧٧	٠.٢٩٠				

معاملات ارتباط الأبعاد الثلاثة مع بعد الالتزام بالعلاقة: البدائل المتاحة (٠.١٣٥-، الدلالة، ٠.٤٤١)، مستويات الإشباع (٠.٠٠٦-، الدلالة، ٠.٩٧٣)، الاستثمار (٠.٢٢٤-، الدلالة، ٠.١٩٥)

يظهر من جدول ٧ أن قيمة (R) بلغت ٠.٢٣١، فيما بلغت قيمة (R^2) ٠.٠٥٤ وهي تمثل مقدار العلاقة بين متغيرات حجم الاستثمار في العلاقة الزواجية ومستويات الإشباع الزواجي ودرجة الخيارات البديلة المتاحة على درجة الالتزام في العلاقة العنيفة لدى المرأة المعنفة. حيث كانت مساهمة عوامل حجم الاستثمار في العلاقة الزواجية ومستويات الإشباع الزواجي ودرجة الخيارات البديلة المتاحة في متغير الالتزام بالعلاقة العنيفة ما يقارب من ٠.٠٥٤ وهي قيمة غير دالة احصائياً. كذلك تشير النتائج الموصوفة في جدول ٧ إلى عدم وجود معاملات ارتباط ذات دلالة بين متغيرات حجم الاستثمار في العلاقة الزواجية ومستويات الإشباع الزواجي ودرجة الخيارات البديلة المتاحة للمرأة المعنفة من جهة ودرجة الالتزام لدى المرأة المعنفة في العلاقة العنيفة من جهة أخرى.

مناقشة النتائج

دلت نتائج الدراسة الحالية على وجود مستويات منخفضة من الإشباع الزواجي، نوعية البدائل المتاحة والاستثمار بالعلاقة الزواجية. في حين وجدت مستويات متوسطة من درجة الالتزام بالعلاقة الزواجية لدى النساء المعنفات. ولم تظهر النتائج وجود علاقة مابين درجات الاستثمار في العلاقة الزواجية، الإشباع الزواجي والبدائل المتاحة مع درجة التزام النساء المعنفات في العلاقة الزواجية. بعبارة أخرى، في الوقت الذي كانت فيه درجات الإشباع الزواجي، البدائل المتاحة والاستثمار في العلاقة الزواجية العنيفة منخفضة المستوى؛ كانت درجات النساء المعنفات على بعد الالتزام بالعلاقة الزواجية متوسطة. وتتفق نتائج الدراسة الحالية فيما يتعلق بمستويات الإشباع الزواجي، البدائل المتاحة ضمن العلاقة الزواجية، الاستثمار بالعلاقة الزواجية ودرجة الالتزام بالعلاقة الزواجية مع نتائج كل من طارق (Tariq, 2013) وكولين (Collins, 2011)اللتان أشارتا إلى وجود مستويات منخفضة في مستويات الإشباع الزواجي، الاستثمار في العلاقة الزواجية، ضعف البدائل المتاحة للمرأة ومستويات مرتفعة إلى متوسطة من الالتزام بالعلاقة الزواجية.

ويمكن مناقشة أسباب تدني مستويات الإشباع الزواجي وحجم الاستثمار في العلاقة العنيفة في ضوء ما يخلفه العنف من آثار سلبية في مستويات الرضا الزواجي في شخصية المرأة المعنفة؛ إذ تنخفض مستويات الأمن النفسي والجسدي لديها من جهة، ومن جهة أخرى تفقد العلاقة الزواجية -بسبب العنف- الكثير من سماتها الإيجابية مما ينعكس سلبا على مستويات الاستثمار الذي ترغب المرأة المعنفة في اضافته لعلاقتها الزواجية. ومن المعلوم بأن الكثير من أنماط سلوك المرأة كالرغبة في إنجاب الاطفال، الاستمرار لسنوات في العلاقة الزواجية، الارتباطات المالية مع الزوج ضمن نطاق الأسرة والمشاركة في الممتلكات؛ تعد

مؤشرات حقيقية على رغبة المرأة في الاستثمار في علاقتها الزواجية. وقد يتأثر قرارالمرأة المعنفة فيما يتعلق بترك العلاقة أو إنهاء العنف بمعاناتها من المشكلات النفسية المسببة من التعرض للعنف لسنوات وفترات طويلة كاضطرابات القلق وما يتبعه من اضطرابات قلق ما بعد الصدمة والإكتئاب (ضمرة، غباري، ٢٠١٥). ويمكن تفسير نزوع المرأة المعنفة في الاستمرار في العلاقة الزواجية العنيفة في ضوء طروحات وأفكار فريدمان وفريزر (Freedman & Fraser, 1966)؛ المتضمنة أثر القدم على الباب أو الاستدراج (The Foot in the Door Effect) للإشارة إلى عجز المرأة المعنفة للخروج من المنزل وإنهاء العلاقة العنيفة؛ حيث تزداد مستويات الالتزام بالبقاء في تلك العلاقة العنيفة، على الرغم من انخفاض مستويات الإشباع والرضا الزواجي والاستثمار في العلاقة. يمكن النظر إلى دور العوامل الثقافية والاجتماعية المحيطة بالمرأة المعنفة في التأثير على قرارها في البقاء ضمن العلاقة العنيفة، فقد تلعب متغيرات العادات، التقاليد والظروف الأسرية دوراً في قرار المرأة على الحفاظ على العلاقة الزواجية، على الرغم من حدتها وعنفها. حيث تشجع الثقافة العربية النساء المعنفات على البقاء في العلاقة العنيفة بسبب الرغبة في اتباع العادات والتقاليد التي تشتمل على ضرورة حفاظ المرأة على أسرتها والتضحية بنفسها وبصحتها النفسية في سبيلها، وبالتالي تتحمل المرأة المسؤولية الكبرى من مهمة الاستمرار في العلاقة الزواجية. ولذلك يمكن اعتبار قرار المرأة المعنفة البقاء في العلاقة العنيفة قراراً غير طوعي.

وعلى الجانب الآخر، قد تفتقد المرأة المعنفة للبدائل المتاحة المقبولة والفعالة في حالة تركها للعلاقة، ففي الوقت الذي يتم فيه تقديم الدعم الشامل للمرأة المعنفة ولأطفالها في حالة اتخاذها لقرار الترك والابتعاد عن العلاقة العنيفة من جميع النواحي المالية والاجتماعية والنفسية بالثقافات الغربية؛ نجد افتقار المرأة لنفس مستويات الدعم الملائمة في الثقافة العربية (Damra et al., 2015)، حيث تعتمد الكثير من النساء في الأسر الأردنية -كما هو الحال لدى الكثير من النساء بالمجتمعات العربية- على الزوج في الإعالة المالية والنفقات والمصروفات. ويمكن أن تؤثر صعوبة توفير خدمات السكن، التعليم والرعاية النفسية للتعامل مع الآثار السلبية التي خلفها قرار الانفصال دورا في جعل قرار ترك العلاقة ومغادرتها أقل جاذبية مقارنة مع قرار البقاء فيها. فالإجابة الأولية للعديد من الأسئلة التي توجهها المرأة المعنفة لنفسها - مثل: أين سأسكن، أين سأقيم وكيف سأقوم بتلبية احتياجاتي المالية عند رغبتها بإنهاء العلاقة العنيفة والخروج منها - ستكون سلبية وغير مشجعة على اتخاذ قرار الإنفصال. ويمكن مناقشة قرار المرأة في البقاء في العلاقة العنيفة والالتزام بها من جانب آخر يتعلق بإدراك وفهم النصوص الدينية السائدة والمؤثرة بقوة في العلاقات الزواجية في الأسرة العربية على وجه عام والأسرة المسلمة على وجه خاص. حيث ينظر لقرار الإنفصال نظرة سلبية من الجانب الديني، إذ يتم النظر للإنفصال بشكل سلبي ولا يتم التوصية به، وغالبا ما يتم تشجيع المرأة على البقاء في العلاقة الزواجية غير المرضية والالتزام بها على الرغم من تعرضها لمستويات مرتفعة وحادة من العنف (Dare et al., 2013).

ومن جهة أخرى، أشارت نتائج الدراسة الحالية عدم وجود أثر لمتغير العنف في مستويات التزام المرأة المعنفة بالعلاقة الزواجية. حيث ظهر بأن مستويات الالتزام بالعلاقة الزواجية من قبل المرأة التي تتعرض للعنف بدرجات منخفضة لا تختلف عن تلك المستويات عند المرأة التي تتعرض للعنف بدرجات مرتفعة. ويمكن مناقشة هذه

النتيجة في ضوء نتائج دراسة كولينز (Collins, 2011)؛ والتي أشارت إلى عدم وجود أثر لمستويات العنف والإساءة على مستويات التزام المرأة المعنفة في العلاقة العنيفة، إذ أن التعرض للعنف بمستوياته المختلفة، يخلق حالة من عدم الرضا والقلق وعدم الإستقرار، إلا ان المرأة المعنفة تقرر الحفاظ على علاقاتها العنيفة لأسباب أخرى مختلفة.

ويمكن تفسير نزوع المرأة المعنفة في الاستمرار في العلاقة الزواجية العنيفة في ضوء أفكار فريدمان وفريزر (Freedman & Fraser, 1966)، التي طرحت سابقاً من حيث إدخال المرأة إلى دائرة العنف بشكل تدريجي (الاستدراج). حيث تكون مستويات العنف في بداية ظهوره منخفضة من حيث الحدة والنوع، إلا إنها فاعلة من حيث الأثر في السمات الشخصية للمرأة. ومع مرور الوقت تزداد مستويات العنف وحدته تدريجياً؛ بحيث تتقبل المرأة مستويات حادة ومتنوعة من العنف مقارنة مع تلك التي تعرضت لها في بداية علاقتها الزواجية.

أما فيما يتعلق بعدم وجود علاقة ما بين متغيرات نوعية البدائل المتاحة، الإشباع الزواجي والاستثمار في العلاقة الزواجية من جهة، ومتغير الالتزام بالعلاقة الزواجية للنساء المعنفات من جهة أخرى، فيمكن تفسير ذلك في ضوء نتائج دراسة أمبيت وزملائه (Impett et al, 2001) والتي أشارت إلى دور متغيرات الإشباع ومستويات الاستثمار في العلاقة ونوعية البدائل المتاحة للزوجة في حال تركها للعلاقة العنيفة، في التأثير على مستويات الالتزام بالعلاقة الزواجية. إضافة إلى أن مستويات الالتزام قد شكلت عوامل تنبؤية لاستمرار العلاقة او إنهاؤها.

وبشكل منطقي، يتوقع أن تكون مستويات الالتزام في العلاقات العنيفة متدنية بسبب انخفاض مستويات الإشباع من العلاقة والعجز عن ايجاد بدائل مقبولة شخصياً واجتماعياً للعلاقة الزواجية وارتفاع مستويات العنف واستمراريته (Kim, & Gray, 2008). وحسب نموذج الالتزام بالعلاقة لروزبالت تمتلك المرأة المعنفة مستويات مرتفعة من الالتزام بتلك العلاقة، وهذا بدوره يفسر استمراريتها في العلاقة العنيفة على الرغم من انخفاض مستويات الإشباع الزواجي. وبهذا المعنى يكون الإشباع في العلاقة لا يشكل العامل الوحيد والاساسي في تحديد بقاء المرأة في العلاقة العنيفة، وإنما يمكن الأخذ بعين الاعتبار لعوامل أخرى، مثل مستويات الاستثمار في العلاقة الزواجية، ونوعية البدائل المتاحة للمرأة المعنفة. وحسب وجهة نظر روزبالت ومارتز (Rusbult, & Martz, 1995) إذا ما تم اعتماد الإشباع كعامل اساسي من عوامل البقاء في العلاقات العنيفة، نجد القليل من النساء المعنفات سيقررن البقاء في تلك العلاقات العنيفة. وبناء على النتائج التي تم التوصل لها بالدراسة الحالية نجد صدق وإمكانية تطبيق أفكار وطروحات نموذج روزبالت في الالتزام بالعلاقة الزواجية العنيفة في البيئة الأردنية، لدى عينة من النساء الأردنيات المعنفات.

وخلال مناقشة النتائج يمكن لنا الإشارة إلى مجموعة من المحددات، والتي يمكن لها الحد من إمكانية تعميم نتائجها، والتي قد يكون من أهمها حجم العينة، حيث إشتملت الدراسة الحالية على ٣٥ سيدة من السيدات اللواتي قدمن بيانات شخصية حول تعرضهن للعنف الأسري من قبل الزوج (عينة متسيرة)، وبالتالي يعد صغر حجم العينة من محددات الدراسة الأساسية التي يجب الاهتمام به خلال عملية تعميم النتائج، حيث تعتبر عملية الوصول إلى فئات النساء المعنفات في المجتمعات الشرقية من أكثر التحديات التي تواجه الجهود البحثية والعلمية، بالإضافة إلى اختيار مكان الدراسة الحالي وهو مستشفى الأمير فيصل في لواء الرصيفة،

حيث تم استهداف النساء المراجعات لعيادات الطفولة والنسائية، في الوقت الذي توجد فيه العديد من الجهات والمؤسسات التي تراجعها النساء، مثل الجمعيات الخيرية، مؤسسات الرعاية الاجتماعية، مؤسسات التشغيل المختلفة ومنظمات خدمات اللاجئين؛ والتي لم يتم استهدافها بإجراءات الدراسة الحالية، مما يقلل من إمكانية تعميم النتائج على النساء ممن يراجعن المؤسسات والمنظمات الأخرى.

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة ومخرجاتها يمكن التقدم بمجموعة من التوصيات:

١. توظيف أفكار وطروحات نموذج روزبالت، في تقديم الإرشاد والمشورة للنساء المعنفات لرفع الوعي لديهن حول ديناميكيات البقاء في العلاقة العنيفة.

٢. ضرورة توفير خدمات شاملة ذات طابع اجتماعي وصحي ومالي للنساء المعنفات، ممن يقررن ترك العلاقة الزواجية العنيفة.

٣. ضرورة تقديم خدمات الإرشاد الأسري للأسر التي تعاني من العنف بهدف التقليل من حدته من جهة، والتعرف على أسبابه من جهة أخرى، مما يقود إلى رفع مستويات الإشباع الزواجي للأزواج.

المراجع

بنات، سهيلة (٢٠٠٤). **أثر التدرب على مهارات الإتصال ومهارات حل المشكلات في تحسين تقدير الذات والتكيف لدى النساء المعنفات وخفض مستويات العنف الأسري**، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٤.

ضمرة، جلال، غباري، ثائر (٢٠١٥). مستويات ضغط ما بعد الصدمة لدى عينة من ضحايا العنف الأسري من النساء المعنفات في ضوء عدة متغيرات. **مجلة العلوم التربوية والنفسية**،١٦ (١)، ٢٣٧-٢٦٦.

المجلس الوطني لشؤون الأسرة (٢٠٠٥). العنف الأسري في الأردن : المعرفة والاتجاهات والواقع، تقرير اولي، **منشورات المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ٤٣-٤٤.**

مصطفى، نورا (٢٠٠٦). **أعراض الضغط النفسي واستراتيجيات التكيف لدى النساء المعنفات وغير المغنفات**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

الإعلان العالمي لمناهضة كافة اشكال العنف ضد المرأة (١٩٩٣). الأمم المتحدة، حقوق الانسان.
https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/ViolenceAgainstWomen.aspx

Al-Nsour, M., Khawaja, M. & Al-Kayyali, G. (2009). Domestic Violence against women in Jordan: Evidence from health clinics. *Journal of Family Violence, 24*(8), 569-575.

Bell, K., & Naugle, A. (2005). Understanding stay/leave decisions in violent relationships: A behavior analytic approach. *Behavior and Social Issues, 14*, 21-45

Benjamin, L., Tsui-Feng, W., & Meifen, W. (2012). Attachment and the investment model: Predictorsof relationship commitment, maintenance, and persistence. *The Journal of Personal Relationships, 20*(3), 546–567.

Clark, C. J., Bloom. D. E., Hill. A. G., & Silverman. J .G. (2009). Prevalence estimate of Intimate partner violence in Jordan. *Eastern Mediterranean Health Journal, 15*(4), 880-889. Retrieved from: http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/117710/1/15_4_2009_0880_0889.pdf?ua=1

Collins, R. Logan. (2011). College females' decision to stay or leave an abusive relationship: A test of the investment

model. Master thesis. University of North Carolina at Greensboro. 2001. Retrieved from: https://libres.uncg.edu/ir/uncg/f/Collins_uncg_0154M_10437.pdf

Damra, J., Abujulban, S., Rock, M., Ghbari, T., Tawalbeh, E., & Ghaith, S. (2015). Pregnant Women's experiences of Intimate partner violence and seeking help from health care professionals: A Jordanian Qualitative Study. *Family Violence Journal, 30*(6), 807-816.

Dare, B., Guadagno, R., & Muscanell, N. (2013). Commitment: The Key to women staying in Abusive relationships. *Journal of Interpersonal Relations, Intergroup Relations and Identity,* 6, 47-54.

Darwazia, N. (2008). Violence against women assessing the situation in Jordan, UNFPA annual report, United Nation.

Eckstein, J. J. (2011). Reasons for staying in intimately violent relationships: Comparisons of men and women and messages communicated to self and others. *Journal of Family Violence, 26,* 21-30.

Enander, V. (2010). A fool to keep staying: Battered women labeling themselves stupid as an expression of gendered shame. *Violence against Women, 16*, 5-31.

Freedman, J., & Fraser, S. (1966). Compliance without pressure: The foot-in-the-door technique. *Journal of Personality and Social Psychology, 4*, 2, 155-202. Retrieved from: http://www.bulidomics.com/w/images/6/6c/Freedman_fraser_footinthedoor_jpsp1966.pdf

Garcia-Moreno. C., Jansen, H.A., Ellsberg. M., Heise, L., & Watts, C. H; WHO Multi-country Study on Women's Health and Domestic Violence against Women Study Team. (2005). Prevalence of intimate partner violence: findings from the WHO multi-country study on women's health and domestic violence. Lancet. 2006 Oct 7; 368 (9543):1260-9.

Griffing, S., Lewis, C., Chu, M., Sage, R., Madry, L., &Primm, B. (2006). Exposure to Interpersonal violence as a predictor of PTSD symptomatology in domestic violence survivors. *The Journal of Interpersonal Violence, 21*, 936-954.

Impett, E., Beals, K., & Peplau, L. (2001). Testing the investment model of relationship commitment and stability in a longitudinal study of married couples. *Current Psychology, 20*(4), 312–326.

Kim, J., & Gray, K. (2008). Leave or Stay? Battered Women's Decision after Intimate Partner Violence. *Journal of Interpersonal Violence, 23*(10). 1465-1482.

Lewis, S. F., &Fremouw, W. (2001). Dating violence: A critical review of the literature. *Clinical Psychology Review, 21*(1), 105-127.

Rhatigan, D., Axsom, D. (2006). Using the investment model to understand battered women's commitment to abusive relationships. *Journal of Family Violence, 21*(2), 153-162.

Rusbult, C., Martz, J. (1995). Remaining in an abusive relationship: An Investment model analysis of nonvoluntary dependence. *Personality and Social Psychology Bulletin, 21*(6), 558-571.

Rusbult, C. E. (1980). Commitment and satisfaction in romantic associations: Atest of theinvestment model. *Journal of Experimental Social Psychology, 16*, 172-186.

Rusbult, C., Martz, J., &Agnew, C. (1998).The investment model scale: measuring commitment level, satisfaction level, quality of alternatives, and investment size. *Personal Relationships, 5*, 357-391.

Short, L. M., McMahon, P. M., Davis Chervin, D., Shelley, G. A., Lezin, N., Sloop, K. S., et al. (2000). Survivors' identification of protective factors and early warning signs for intimate partner violence. *Violence against Women*, *6*(3), 272-285

Tariq, Q. (2013). Reasons for Pakistani women to stay/leave an abusive relation. *Mediterranean Journal of Social Sciences, 4* (6), *715-727.*

WHO. (2002). World report on violence and health: summary. World Health Organization Geneva 2002. Retrieved from: http://whqlibdoc.who.int/hq/2002/9241545615.pdf